إستراتيجية التفاوض
المفاوضات السورية- الإسرائيلية نموذجاً

الدكتور محمد غازي رشيد
مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية
كلية الاقتصاد بجامعة حلب

الملخص

يتناول هذا البحث عملية التفاوض وأهم المرتكزات التي تقف على أصول التفاوض وأساليبه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقه عملية التفاوض، ولنتفهم كل المؤثرات الاجتماعية والنفسية والمادية المتباينة التي تحكم اتجاهنا وسلوكنا أثناء التفاوض حيث هناك العديد من المبادئ التي تحكم عملية التفاوض والتي يجب على الأطراف المتفاوضة والمعنيين بهذه المسألة أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه المبادئ

حيث في عملية التفاوض نخضع للعديد من الشروط والأساليب والطرق التي تبدأ من الطريقة الدبلوماسية الاعتيادية مرورا بالوساطة والمساعي الحميدة وصولا إلى التسوية القضائية والمؤتمرات الدولية

أيضا ركز البحث على العملية التفاوضية بين سوريا وإسرائيل والمعوقات التي حالت دون التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الصراع القائمة في المنطقة

الكلمات المفتاحية: المفاوضات – إستراتيجية التفاوض- التسوية- المفاوضات السورية -الاسرائيلية

مقدمة:

في الفترة القليلة الماضية ظهر علم جديد من العلوم الإنسانية وهو علم التفاوض، الذي أصبح يدرس في الكثير من دول العالم لما له من أهمية وضرورة حتمتها طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية.

فالتفاوض بمفهومه العام ليس مجرد عملية جلوس عدد من السياسيين أو القانونيين أو غيرهم حول مائدة مستديرة لمناقشة الخلافات والتوصل إلى اتفاق مرض للطرفين، وإنما هو فن وعلم له أسس ومرتكزات، الغاية منها الوصول إلى حل لمشكلة ما دون اللجوء إلى الأساليب الأخرى(عسكرية- عقوبات- مقاطعة....الخ).

وسواء انتهت هذه المفاوضات بالفشل أو النجاح فإننا سوف نحاول أن نفهم السبب الحقيقي لهذا النجاح أو الفشل. فلو أننا نجحنا في تحقيق هدفنا فنحن في الغالب نعزو ذلك لمهارتنا الشخصية في التفاوض وقوة إقناعنا. فلو فشلنا في التوصل لاتفاق فلن نعتبر أنفسنا مسؤولين عن هذا الفشل بل سنتهم الطرف الآخر بالتشدد أو التحجر وعرقلة سير المفاوضات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من صعوبة وحساسية الموقف التفاوضي بين سورية وإسرائيل المتمثل في أن كلا الطرفين صلب وعنيد يسعى لتحقيق أعلى سقف لمطالبه بالإضافة إلى امتلاك كلا الطرفين وسائل ضغط قوية وأهمها القوة العسكرية كبديل يمكن اللجوء إليه في حال فشل الحل السلمي بما قد يؤدي إلى حدوث مواجهة تعيد المنطقة بأسرها إلى مرحلة من عدم الاستقرار وكذلك انهيار الترتيبات التي أعدت للمنطقة بعد حرب الخليج الثانية والتي سعت الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم إلى خلق مناخ مستقر في هذه المنطقة من العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١-التعريف بالتفاوض وأهميته وخصائصه وأساليبه.

٢-البحث عن ضوابط وخصائص العملية التفاوضية.

٣-العوامل المؤثرة بالعملية التفاوضية ورسم المعالم الرئيسة للنظرية التفاوضية.

٤-محاولة تحليل إستراتيجية التفاوض السورية الإسرائيلية.

٥-محاولة إيجاد تصور لمستقبل التسوية بين سورية وإسرائيل.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل المشكلة البحثية بالسؤال التالي: هل مسألة الأمن تشكل الهدف الأسمى للتفاوض بين الجانبين الإسرائيلي والسوري لما لموقع الجولان من أهمية جيواستراتيجية لكلا الطرفين.

وفي معرض أية إشكالية تبرز جملة من الأسئلة البحثية الأخرى منها:

١) هل هناك جدية إسرائيلية فعلية في إعادة الجولان لسورية وهل هناك أطراف إسرائيلية قادرة فعلاً على القيام بذلك الفعل.

٢) هل يلعب المناخ الدولي دوراً في عملية التفاوض.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من عدة فرضيات تتمثل بالتالي:

١) الفرضية الأولى: وصول أطراف جديدة في إسرائيل أقل تطرفاً يمكن أن تعيد الجولان لسورية.

٢) الفرضية الثانية:إمكانية حدوث توازن قوى جديد في العالم يخفف من الغطرسة الإسرائيلية.

٣) الفرضية الثالثة: تعتبر المفاوضات إحدى الوسائل المتاحة لاستعادة الجولان بالنسبة لسورية.

مناهج الدراسة:

١) المنهج التاريخي: بغرض عرض تاريخ التفاوض بشكل عام وتاريخ التفاوض السوري الإسرائيلي.

٢) منهج وصفي تحليلي: تحليل العملية التفاوضية من خلال وصف المفاوضات السورية الإسرائيلية وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات عنها وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص نتائجها .

٣) منهج النظم: الذي يبحث في مدخلات ومخرجات العملية التفاوضية.

٤) منهج الثقافة السياسية: أي أن السلوك السياسي وليد الثقافة السياسية. والثقافة السياسية هي نتاج جمعي للشعوب والمجتمعات وتراكم خبرات المجتمع، وهذا يمكن تطبيقه من خلال التركيز على الثقافة السياسية للنخبة والمجتمع لكلا الطرفين السوري والإسرائيلي من عملية السلام.

أولاً: التعريف بالتفاوض وأهدافه ومبادئه وشروطه:

١- مفهوم التفاوض:

تحدث العلماء في مجال علم النفس والاجتماع والقانون والسياسة والاقتصاد واللغة عن التفاوض كمفهوم من المفاهيم الدارجة على ألسنة الناس كافة. فتناول كل منهم هذا المفهوم من خلال إطاره المرجعي، وقد تباينت النظرة إلى تحديده من حيث التعريف والمفهوم، وفق الأهداف التي يسعى لتحقيقها ونعرضها فيما يلي[1]:

١-المفهوم اللغوي: التفاوض في اللغة يعني (فوض) الأمر إليه تفويضا ردّه إليه، تفاوض الشريكان في المال أي اشتركا فيه.

٢-المفهوم الإداري: ويعني التفاوض في المجالات الهامة التي ترتبط بأعمال وأنشطة الإدارة ، حيث لا يقتصر التفاوض بين الإدارة والمنظمين بل يمتد ليشمل التفاوض مع العميل أو الزبون في السوق ومع الموردين والمنافسين.

٣-المفهوم السياسي: هي اتصالات مباشرة يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة حيث يتضمن الإجراءات الخاصة بصحة توقيع المعاهدات وتحريرها.

---

[1] الحمادي علي، ٢٠٠٠- مسارات التفاوض وفنون الحوار والاتفاق، دار ابن حزم، بيروت، ص ٣٠- ٣١.

٤-المفهوم الاجتماعي: هي عملية يلجأ إليها المتنازعون من خلال تقريب وجهات نظرهم المختلفة وعلى أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصارع من أجله سواء كان موضوع الصراع مادياً أو معنوياً، ويبرز من خلال هذه العملية مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين، وينتهي بينهما مبدأ "الكل أو اللاشيء" لتحل محله الرغبة في التنازل والتسامح عن بعض الأمور وكسب أمور أخرى، وعلى الرغم من شعور كل من الطرفين المتنازعين بعدم الرضا ، إلا أنّ كلاً منهما يمني نفسه بخسارة الآخر لشيء مهم كان يتمسك به.

ومن خلال هذه المعاني للتفاوض ومعاني أخرى لا مجال لذكرها يمكن القول أن التفاوض هو عملية تتضمن مجموعة من الخطوات الفنية والتي تقود إلى تحقيق هدف محدد وهو إنهاء النزاع و الوصول إلى حلول مناسبة من خلال مشاركة فعّالة من الأطراف المتنازعة لإنهاء النزاع الحاصل بينهما[٢].

٢- مبادئ التفاوض:

هناك عدة مبادئ تحكم عملية التفاوض والتي يجب على الأطراف المتفاوضة أن تأخذها بعين الاعتبار عند ممارسة العملية التفاوضية، وتشمل هذه المبادئ بالآتي[٣]:

١) مبدأ القدرة الذاتية:

يتعلق هذا المبدأ بقدرات ومهارات المفاوض من حيث تفهم قضية التفاوض وإبعادها وتفهم الظرف والعوامل الداخلية والخارجية المحيطة بعملية التفاوض وكذلك قدراته على فهم الطرف الآخر، كما يتضمن قدرة المفاوض على القيادة والإشراف ومهارته في التواصل والحوار وقدراته على الإقناع.

---

[٢] **لطفي** عبد الحميد، ١٩٧٧- علم الاجتماع، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٢٤٢.

[٣] **ثابت** عبد الرحمن إدريس، ٢٠٠١- **التفاوض مهارات واستراتيجيات**. الإسكندرية، الدار الجامعية، ص٤٤-ص٤٥.

٢) مبدأ المنفعة:

يركز هذا المبدأ على الفوائد والمنافع التي يسعى كل طرف من أطراف التفاوض إلى تحقيقها من عملية التفاوض وتختلف هذه المنفعة باختلاف ظروف وطبيعة العملية التفاوضية فقد تكون منفعة مادية أو التقليل من الأضرار التي يمكن حدوثها.

٣) مبدأ الالتزام:

يلتزم كل الأطراف على تحقيق الأهداف والمنافع الخاصة التي يمثلها كل طرف مع احترام تنفيذ الاتفاق بعد التفاوض واحترام المواعيد المحددة.

٤) مبدأ العلاقات المتبادلة:

يقوم هذا المبدأ على أهمية العلاقات المتبادلة بين الأطراف (خاصة في حال تكرار التعامل بينهم) حيث يراعي هذا المبدأ المصالح المشتركة بين الطرفين والمحافظة عليها في المستقبل ، أي أنّ التعاون ونتائجه يجب أن تقوم على أساس استمرارية العلاقات المستقبلية بين أطراف التفاوض.

٥) مبدأ أخلاقيات التفاوض:

يقوم هذا المبدأ بالتأكيد على أهمية الأخلاق في التعامل أثناء بدأ المفاوضات، وعلى الرغم من شرعية المناورة والمحاورة إلا أن الخداع المتعمد والغش والتضليل يجب أن لا يكون السمة المميزة للعملية التفاوضية. فالمفاوض أولاً وأخيراً هو واجهة المنظمة أو الدولة التي يمثلها وصورتها التي ينظر إليها الجميع.

هذه المبادئ في حدّ ذاتها تتصل فيما بينها بقنوات تعبّر في نهاية الأمر _ إذا تم مراعاتها_ عن مفاوضات موضوعية وذات نتائج مرضية وتحدد الاتجاه الصحيح لأنشطة عملية التفاوض في الممارسات العملية.

٣- شروط التفاوض:

يجب أن تتوفر عدة شروط أساسية للفرد المفاوض قبل الشروع في العملية التفاوضية حيث يمكن توفير محددات، وحتى يمكن توفير مراصد النجاح فيها، وهذه الشروط عبارة عن محددات للعمل التفاوضي وأهم هذه الشروط ما يلي:

أ- القوة التفاوضية:

وتتمثل في مدى الصلاحيات الممنوحة للمفاوض والمدى المسموح به والنقطة المعنية التي لا يجب له تخطيها في الموضوع المفاوض بشأنه، سواء كان المفاوض بمفرده أم كان فريق عمل متكامل، كما يجب أن يكون هناك تفويض مكتوب أو معلن من قبل السلطة لجميع عناصر الفريق ليتسنى لكل منهم معرفة دوره وحدوده التي لا يسمح بتجاوزها أثناء المفاوضات[4].

ب- المعلومات التفاوضية[5]:

تعد شرطاً أساسياً لنجاح عمليات التفاوض فنجاح أي نوع من المفاوضات يتطلب توفّر كم مناسب من البيانات والمعلومات سواء عن الموضوع محور التفاوض أو عن الطرق التفاوضية الأخرى (هوية الفريق الآخر وانتمائه)، ومن الجدير بالذكر أن القاعدة الأساسية في التعامل مع المعلومات إن من يمتلك المعلومة يمتلك القوة.

ت- القدرة التفاوضية:

حيث يتطلب وجود قدرة ذهنية وحنكة وخبرة وقوة شخصية وذكاء اجتماعي يمكنه من التفرقة بدقة بين كل ما هو صالح وغير صالح.

كما يتطلب بالإضافة إلى ذلك قدراً كبيراً من الاحتراف تمكنه من جعل أعضاء فريق التفاوض متماسك وعدم حصول انقسام سواء في عدم التوافق في الرأي، أو الميول في تسيير القضايا التي تخدم القضية التفاوضية. بالإضافة إلى القدرة على خلق إرباك في أعضاء الفريق الآخر[6].

---

[4] محسن أحمد الخضيري، ١٩٩٨- مرجع سبق ذكره ص ٣٨.

[5] HOSTAGE N J., 1997- Diane, Publishingco,U.S.A ,p16.

[6] احمد جلال عز الدين، ٢٠٠١- إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي. القاهرة، دار النهضة، ص٨٩.

ث- تهيئة الجو المناسب للعملية التفاوضية:

ج- يميل الإنسان بفطرته وطبيعته إلى اختيار المكان والجو الذي يشعر فيهما بحالة نفسية وجسمية أكثر راحة وسعادة سواءً للقراءة أو للعمل أو لانجاز عمل بذاته. وما قد يناسب شخصاً ما قد لا يناسب غيره.

ويعتبر حدوث اختلاف بين الأشخاص حول تحديد أفضل مكان وزمان صالحين لإجراء عملية التفاوض بينهما أمراً وارداً[٧].

ثانياً: الأساليب التفاوضية والصراع

١- الأساليب التفاوضية لحل الصراع:

ثمة وسائل وأساليب لحل الصراع بالطرق السلمية، ولها عدة أشكال منها[٨]:

١) طريقة المفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية:

وسميت بالطريقة الاعتيادية لأنها الخطوة الأولى التي يلجأ لها الطرفان لحل خلافاتهما من خلال اجتماع مبعوثين دبلوماسيين أو جهات رسمية مسؤولة في الدولتين. وتتميز العلاقات بين الطرفين بهذه الحالة بالسهولة واليسر وعدم التعقيد، وبالتالي فإن إمكانية التوصل لحلول وسط واردة في هذا الشكل من التفاوض.

وفي مثل هذا النمط من العلاقات، قد تحل المسألة في وقت قصير أو تأخذ الأطراف وقتاً كافياً لدراسة الاقتراحات المتبادلة، فتتكرر الاجتماعات قبل الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين. وقد تكون المفاوضات بالأسلوب التحريري الذي يتم عادة بتبادل المذكرات المكتوبة بين الطرفين، حتى الوصول للاتفاق النهائي.

٢) المساعي الحميدة:

وتعني اشتراك أو تدخل طرف ثالث يمتلك مجموعة من الأدوات المؤثرة والوسائل الضاغطة، من أجل المساعدة أو إبداء المشورة والرأي للطرفين بصورة موضوعية

---

[٧] CARY, D., 1998- **Organization Theory Integrating Structure And Behavior**. Hall Inc. Englewood Cliffs, p422-423.

[٨] محمود علي،٢٠٠٣- **المفاوضات دراسة تحليلية للعناصر والمفاهيم**. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد٦،العدد٢، ص١٤٩-١٥٠.

وحيادية نزيهة، تساعد على تقريب وجهات النظر وتشكل مدخلاً لحل الصراع القائم وتحقيق المصلحة المشتركة.

٣) الوساطة:

قد تتحول المساعي الحميدة إلى وساطة إذا لم تكتف الدولة الصديقة الثالثة "الوسيطة" بإبداء النصح والإرشاد والمشورة، بل تساهم- برضى وموافقة الطرفين- بالتدخل والمساهمة في المفاوضات الجارية إلى حين انتهائها أو انقطاعها[٩]، وتدلي خلال ذلك برأيها بمطالب وحجج وبيّنات كل من الطرفين، وتشترك في حل الخلاف بصورة أكثر جدية وفعلية، حتى يصل الطرفان لحل نهائي للمشكلة أوالخلاف القائم.

فالوساطة هي: النشاط الودي الذي تبذله دولة أو منظمة دولية أو إقليمية بغية حل الصراع أو النزاع القائم بين الدولتين، بالاتصال بينهما بهدف تقريب وجهات النظر دون أن تكون للوساطة صفة إلزامية، وهذا بالضرورة يعني أن للدول المتنازعة أن تأخذ بالوساطة أو تردها[١٠]، طالما أنها لا تحمل صفة الإلزام. ورفض الوساطة يعتبر عملاً غير ودي تجاه الجهة التي عرضت القيام بها، واللجوء إلى الوساطة قد يكون إجبارياً في حالة وجود اتفاق سابق بين الدول المتنازعة يحدد أحكام الوساطة بصورة متكاملة.

وتقوم الوساطة على المبادئ التالية:

- أن يقوم الوسيط بالتوفيق بين مطالب الأطراف المتنازعة ويقلّل التوتر بينها.
- أن يقوم الوسيط بمتابعة الوساطة بين الطرفين، وعليه تقديم المقترحات التي يراها مناسبة لتسوية النزاع، ومساعدة الأطراف في التوصل إلى تسوية مرضية.
- إذا فشل الوسيط فعليه إشعار المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، لكي يفسح المجال أمام وسيط آخر للتوسط.

---

[٩] BRAIRLY,L.,1963-**The law of nations 6th**.ed.h.Waldak.oxford Clarendon,p373.

[١٠] **محمد** د. سرحان عبد العزيز ١٩٨٠- **مبادئ القانون الدولي العام** . القاهرة، دار النهضة ، ص ٥١٠ .

٤) التحكيم:

ويعرف التحكيم بأنه تسوية المنازعات بين دولتين بواسطة قضاة من اختيارهما "الدولتين"، وعلى أساس احترام مبادئ القانون الدولي، بحيث يكون هذا التحكيم ملزماً لهما. وعادةً ما يتم الذهاب إلى هيئة التحكيم من خلال اتفاق تعقده الأطراف المتنازعة، تثبت من خلاله شروط التحكيم وموضوعات النزاع، وطريقة اختيار هيئة التحكيم ومكان انعقادها.

وعلى الدول الرجوع إلى التحكيم في حل خلافاتهما بقدر ما تساعدها ظروفها، فالتزام الدول بالرجوع إلى التحكيم ليس بالالتزام المطلق، فهي حرة في اللجوء إليه أو الابتعاد عنه، على أنه يُستثنى من ذلك الحالات التي يوجد فيها معاهدات تشترط رجوع الطرفين في حالة حدوث نزاع بينهما إلى التحكيم، وفي هذه الحالة يكون التحكيم إجبارياً[١١].

٥) التسوية القضائية:

ونعني بها عملية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، التي هي بمثابة الجهاز القضائي في الأمم المتحدة، من أجل فض النزاعات التي تتعلق بالقضايا التي تعرض عليها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي خصوصاً في القضايا التالية: تفسير المعاهدات، وتفسير أية نقطة من القانون الدولي، وإصدار الآراء الاستشارية أو إصدار الفتاوى في مسألة قانونية يعرضها عليها مجلس الأمن أو الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وتحديد نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض.

وعلى هذا الأساس تشكّلت المحكمة الدائمة للعدل الدولي عام ١٩٢٢ بموجب ميثاق عصبة الأمم. وعندما تشكّلت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تمّ تعديل نظام هذه المحكمة والتي أصبحت تدعى محكمة العدل الدولية واعتبارها جهازاً رئيسياً من أجهزة هيئة الأمم المتحدة ، وبقي عدد قضاة المحكمة ١٥ قاضياً ينتخبون عن طريق ترشيح محكمة التحكيم ، وموافقة الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ويعملون لمدة ٩ سنوات

---

[١١] حسن الحسن ،١٩٩٣- **التفاوض والعلاقات العامة**. المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،ص ٧٧ .

ويُبدّل ثلث الأعضاء كل ثلاثة سنوات . وظلّ البند الاختياري فيما يخص ذهاب الدول الأعضاء إلى المحكمة حين حصول نزاع لديها ماعدا الدول التي تلزم نفسها بالذهاب إلى المحكمة في منازعاتها [١٢].

٦) المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

وهي وسيلة فعّالة من وسائل الدبلوماسية، حيث يطلق عليها أيضاً اسم المؤتمرات الدولية، التي تعقد بحضور ممثلين دبلوماسيين للدول المعنية من أجل حل خلافاتها أو تسوية مشاكلها .

وتلجأ الدول إلى عقد مثل هذه المؤتمرات الدولية لحل الخلافات فيما بينها بالنظر لما لهذه المؤتمرات من قيم وآثار نفسية ميكانيكية تفوق الدبلوماسية المباشرة ، باعتبارها أكثر مرونة وسرعة من الدبلوماسية العادية ، سواءً من ناحية المواضيع التي يتناولها المؤتمر أو من ناحية الأعضاء المساهمين فيه ومع ظهور المنظمات الدولية الدائمة كعصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة فقد لعبت المؤتمرات والاجتماعات الدولية المنظّمة دوراً كبيراً في حقل التفاوض الدولي ثنائياً كان أو جماعياً ، وأصبحت المؤتمرات تخضع لنظام ثابت هو نظام المنظمات الدولية الدائمة، على الرغم من أن باب المؤتمرات الدولية المستقلة خارج نطاق الأمم المتحدة لم يغلق وإنما بقي مفتوحاً لانعقادها .

ثالثاً: مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

١-لمحة عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

بدأت أولى جولات التفاوض بين الطرفين خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في٣٠ تشرين الأول من عام ١٩٩٢ برعاية أمريكية وروسيّة عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ولم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني اسحق شامير أي نتائج على كل المسارات، ومن ثم عقب فوز حزب العمل في الانتخابات تم الاتفاق بين الطرفين على اعتماد قرار

[١٢] المرجع السابق مباشرةً ، ص٧٧ .

مجلس الأمن ٢٤٢ أساسا للمفاوضات، ودخلت المفاوضات _التي بلغ مجموعها أكثر من ١٢ جولة_ الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين وطرحت إسرائيل معادلة "عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته ".

وفي عام ١٩٩٣ قام وزير الخارجية الأمريكي بجولات مكوكية بين سورية وإسرائيل لتجاوز الطريق المسدود الذي دخلته المفاوضات وفي ٣ آب اجتمع برابين وانتقل في اليوم التالي إلى دمشق واجتمع بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ونقل إليه مضمون مباحثاته مع رابين وهو ما تقول سورية أنه تعهّد بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران وأطلقت عليه اسم "وديعة رابين "، ومن ثم تناولت الجولات اللاحقة من المفاوضات سرعة الانسحاب من الجولان على أساس أن الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران أمر مفروغ منه حسب وجهة نظر سورية، وفي تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ عقدت قمة أمريكية سورية في جنيف تعهدت فيها سورية بإقامة علاقات "سلام عادية" مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان.

وفي تموز من عام ١٩٩٤ جرت محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بوساطة أمريكية وانطلقت المفاوضات في واشنطن حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك وليد المعلم برئيس الأركان الإسرائيلي وقتها وزعيم حزب العمل ايهود باراك وتناولت المفاوضات الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي، ولكنها انتهت إلى الفشل ورفضت سورية العودة إلى المفاوضات.

وبعد أن تدخل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وافقت سورية على استئناف المفاوضات وتوصلت في أيار ١٩٩٥ إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن والتي سميت "ورقة التفاهمات "، ولكن رابين اغتيل في ٢٤ تشرين الأول من عام ١٩٩٥ وتولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفًا له واستؤنفت المفاوضات مجددًا في "واي بلانتيشن "وجرت جولتان في ٢٤ كانون الثاني و ٢٨ شباط ١٩٩٦ وتناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين.

توقفت المفاوضات بعد وقوع عدد من العمليات الاستشهادية في شباط وآذار من ذلك العام وجرت انتخابات إسرائيلية فاز فيها حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو،

وتوقفت المفاوضات بين الدولتين خلال سنوات حكم الليكود ورئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية رغم العديد من المساعي الأوروبية لإحيائها، وفي عام ١٩٩٩ عاد حزب العمل إلى الحكم وتولى رئيس الأركان السابق ايهود باراك رئاسة الحكومة بعد تقاعده من الجيش.

ومن ثم نجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في إحياء المفاوضات مجددًا وانطلقت جولة جديدة في "شيبردزتاون" في ولاية فيرجينيا الغربية بين ٣ و ٧ كانون الثاني من عام ٢٠٠٠، لكن المفاوضات فشلت في النهاية مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق نهائي.

قامت الولايات المتحدة بطرح مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهما الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف ولتفادي الفشل وطلب باراك مزيدًا من الوقت لدراسة العرض الأمريكي قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد أبداً، وفي آخر محاولة من قبل الرئيس كلينتون لجمع الطرفين وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، اجتمع بالرئيس الأسد في ٢٦ آذار عام ٢٠٠٠ بجنيف وهو يحمل عرضًا من باراك يتضمن إبقاء شريط بعرض ٥٠٠ متر بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين ياردة على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فكان رد الأسد أن باراك لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها معه كلينتون وفشل اللقاء لأن إسرائيل كانت تتذرع بحجج واهية لعرقلة عملية السلام.

وبعد جمود استمر ثماني سنوات، أعلنت إسرائيل وسوريا رسميًا في ٢٢-٥-٢٠٠٨ أنهما تجريان مفاوضات سلام غير مباشرة في (تركيا)، وأكدت وزارة الخارجية التركية قيام (أنقرة) بوساطة بين الطرفين، مشيرة إلى أنهما سيجريان تلك المفاوضات في أجواء انفتاح وحسن نية من أجل التوصل إلى سلام طبقًا للإطار المحدد في مؤتمر مدريد للسلام، ولكنها توقفت إثر العدوان الإسرائيلي على غزة[١٣].

٢- أهم أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

---

[١٣] موقع بي بي سي الإخباري news.bbc.co.uk ملخص مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

هناك قسمان أساسيان في أية اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا، يرتبط القسم الأول بالعلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل مثل مسائل الحدود والمياه والترتيبات الأمنية والمناطق المنزوعة السلاح والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين والدور الإقليمي لكل من الطرفين. أما القسم الثاني فيرتبط براعية المفاوضات، الولايات المتحدة الأميركية، وعلاقاتها مع سوريا وإمكانية اتفاقها معها حول دور سوريا الإقليمي عقب اتفاقية السلام من ناحية، والدعم المالي والعسكري الذي ستحصل عليه إسرائيل من أميركا إثر التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا وانسحابها من الجولان وإزالتها المستوطنات والقواعد العسكرية من ناحية أخرى.

حيث تقف أمام التوصل إلى اتفاقية سلام جملة من التحديات والعوائق سواء على صعيد العلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل والحدود بينهما، أو على صعيد دور أميركا واتفاقها مع القيادة السورية حول دور سوريا الإقليمي في المنطقة، وأهم هذه العوائق والتحديات:

١) مسألة التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧:

لقد بقيت سوريا في جميع مفاوضات السلام مع إسرائيل مصرة على مطلب استعادة كامل الجولان وفقًا لوديعة رابين ولم تتزحزح عنه قيد أنملة، ففي ٣ آب ١٩٩٣ أخبر رابين وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر "بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب الكامل من هضبة الجولان على أساس المتطلبات الأمنية والتطبيع"، وبطلب من رابين أرسل كريستوفر هذه الرسالة إلى الأسد في اليوم التالي، كان الأسد مترددًا حتى شهر تموز عام ١٩٩٤ عندما زودته إدارة بيل كلينتون بتأكيدات على أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل سيكون طبقًا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧[١١].

لقد كان السوريون يعتبرون معرفة رابين ورغبته في تعريف الانسحاب إلى حدود٤ حزيران ١٩٦٧ نقطة تحوّل هام، وتقدمت المحادثات الثلاثية في ولاية كلينتون الأولى

---

[١١] **كلينتون سويشر ،٢٠٠٦- "حقيقة كامب ديفيد"**. القاهرة ، دار النهضة ، ص٨٥-٨٦.

على أساس وديعة رابين، وساهم باراك بخطوات هامة في المحادثات السورية. وبعد اغتيال رابين استمر خليفته شمعون بيريز بالمحادثات تحت شعار (الوديعة)، ولكن كأي مقاييس وخطوات أخرى لإقامة السلام في الشرق الأوسط وصل هذا التقدم إلى نقطة التلعثم والتوقف الفعلية من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩في ولاية نتنياهو[١٥].

ولكن في عام ١٩٩٧ قامت مادلين أولبرايت بزيارة الرئيس الأسد الذي قدم لها روايته عن المفاوضات السابقة مستذكرًا التزاماته بوضوح أقل بكثير من الوعود التي قدمت له، فقال إن رابين كان قد تعهد في عام ١٩٩٥ بإعادة الجولان كله إذا تمت تلبية اهتمامات إسرائيل الأمنية والمائية. وقال الأسد "أنا لا أستطيع الاتفاق على أقل من ذلك، فليس في سوريا شخص أو طفل يوافق على إقامة سلام مع أي طرف يحتفظ ولو بشبر واحد من أرضنا، ففي أي مكان في العالم يعتبر أي شخص يتنازل عن أرضه خائنًا ".

فالأسد الراحل، كما تقول مادلين أولبرايت، لم يكن يملّ من إخبارنا أنه سبح في بحيرة طبريا أيام شبابه، كان يصر على أن الأراضي السورية تمتد إلى ضفاف البحيرة الشرقية وإلى نهر الأردن أيضًا. وكان يعتبر رفض المساومة على الأراضي مسألة شرف أو ربما رجولة جريحة، فقد كان وزيرًا للدفاع عندما خسرت سوريا مرتفعات الجولان. ولما كانت إسرائيل تعتمد على البحيرة للحصول على ٤٠ % من حاجتها من المياه العذبة فقد سعى باراك للاحتفاظ بأرضٍ كافية لضمان سيادة تامة وآمنة على الكتلتين المائيتين معاً (النهر والبحيرة). كانت مساحة الأرض المعنية صغيرة ولكن كلاً من الجانبين تشبث بموقفه[١٦].

ففي عام ١٩٩٩ قابل وليد المعلم باراك في بلير هاوس وأخبره ٢٨ مرة في غضون ساعتين حول الانسحاب الإسرائيلي لحدود ٤ حزيران، وعندما سأله باراك "لم تكرر هذا" أجابه المعلم "لأنني أريد أن تنام وتحلم بهذه الحدود"[١٧].

---

[١٥] المرجع السابق مباشرة، ص٨٦.

[١٦] مادلين أولبرايت ،٢٠٠٤- " **السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت – سيرة ذاتية**". دار النهضة، ص ٦٧٠.

[١٧] كلايتون سويشر ،٢٠٠٦- " **حقيقة كامب ديفيد**". مرجع سابق ، ص(٨٧)(١١٢) (١١٣).

لقد كان باراك يصرّ على أنه لا يجوز الاتفاق على الانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧ ، كما أنه يجب أن تتحقق جميع المطالب الأمنية وكل ماله علاقة بمحطات الإنذار المسبق وبناء القوات والإرهاب والمياه والتطبيع والتعاون الاقتصادي كما أنه يرى أن ما هو موجود لدى الأمريكيين ليس تعهدًا بل تصورات نقلها رابين إليهم، وإليهم فقط وحظر عليهم بوضوح نقل ذلك إلى السوريين[١٨].

وبالمحصلة فإن هناك إقرار في إسرائيل، بصورة عامة، أن الانسحاب من الجولان السوري المحتل هو ثمن التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا، ولكن رغم ذلك، تسعى إسرائيل إلى إحداث تآكل في الموقف السوري تجاه هذه المسألة عبر عدّة وسائل:

- التمييز بين حدود الرابع من حزيران والحدود الدولية بين سوريا وفلسطين التي رسمتها بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٢٣ ، وتبدي إسرائيل استعدادها للانسحاب إلى الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين.

- تحاول إسرائيل أن تطرح أن حدود الرابع من حزيران غير واضحة المعالم وأن هناك حاجة إلى ترسيمها من جديد، وذلك بهدف فتح باب التفاوض على الحدود وفرض رؤيتها على سوريا في ترسيم هذه الحدود والانتقاص من المساحة التي ينبغي عليها الانسحاب منها إلى حدود الرابع من حزيران.

-

٢) الدور الإقليمي الذي تلعبه سورية في المنطقة:

تدرك إسرائيل وأميركا أن سوريا لن تقطع علاقاتها كلية مع إيران وحزب الله بعد توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. ولكن تشترط إسرائيل أن توقف سوريا تعاونها ودعمها لأي نشاط معاد لإسرائيل، سواء في علاقاتها مع إيران أو حزب الله أو حماس أو الجهاد. فلقد حددت إسرائيل شروطها لتوقيع سلام مع سوريا، وذلك باتفاقها مع واشنطن في مطالبة دمشق بأن تنأى بنفسها عن إيران، وأن تكف عن دعم حركة حماس، وحزب الله، وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية: "إن (تل أبيب) تريد العيش في سلام مع

---

[١٨] زيادة رضوان،٢٠٠٥- **"السلام الدائم"**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٦٨.

جيرانها، لكن ينبغي أن تبتعد سوريا عن علاقاتها المثيرة للمشكلات مع إيران، على حد قولها وكذلك عن دعم حماس، وحزب الله"، وأضافت في تصريحات لها: "إن المباحثات مع دمشق ستكون طويلة وصعبة"[١٩].

فمن وجهة نظر إسرائيل، إن اتفاقية السلام مع سوريا يجب أن تسفر عن شمولية، فالتنازلات المتخذة حيال سوريا يجب أن تنتج سلامًا ليس مع سوريا فحسب، بل مع العالم العربي قاطبةً. كما يجب أن تعزل اتفاقية السلام كل من يلجأ إلى استخدام العنف والإرهاب ضد إسرائيل وتشوه سمعته[٢٠].

وفي الجولة الثالثة من مفاوضات مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢ تخلفت الوفود العربية عن الحضور احتجاجًا على قرار إسرائيل بإبعاد اثني عشر فلسطينيًا من الأراضي المحتلة الذي أدين بقرار مجلس الأمن رقم ٧٢٦ والمطالب بعودة المنفيين[٢١].

أما عن العلاقة السورية اللبنانية، فقد كان باراك يعلم بأنه إذا توصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا، فسوف تكون إسرائيل قادرة -نظرًا للسيطرة السورية على لبنان – على الانسحاب من لبنان بسلام أيضًا. حيث رأت إسرائيل في توقيع اتفاقية سلام مع سورية بداية جيدة لتوقيع اتفاقية سلام مع لبنان بموجب النفوذ السوري في لبنان، فعلى المسار اللبناني -الإسرائيلي كان السؤال: هل ستحاول سوريا بجدية استعمال نفوذها من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل؟ وهل ستنجح في ذلك؟

كما رأى باراك على غرار رابين أن اتفاقية السلام مع سوريا هي وسيلة الوقاية الفضلى من التهديدات التي تأتي من إيران والعراق، فتنحية إسرائيل عن هذين البلدين وبناء ائتلاف إقليمي مشترك ضدهما وعزلهما في المنطقة يتوقف كله على إيجاد

---

[١٩] صحيفة الأهرام، ٢٠٠٨- "إسرائيل تشترط ابتعاد سوريا عن إيران لتوقيع اتفاق سلام". العدد (٤٤٣٦٣)، ص٢.

[٢٠] دينيس روس ،٢٠٠٥- "السلام المفقود – خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط". دار النهضة ، القاهرة، ص٣٠٩.

[٢١] المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٠٠.

قضية مشتركة مع سوريا[٢٢]. ولكن ذلك لم يخل من اتهام سوريا بدعم الإرهاب، ففي مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢ قام يوسي بن أهارون عضو وفد التفاوض الإسرائيلي باتهام سورية بدعم منظمة حزب الله الإرهابية[٢٣].

وبشكل عام، يطرح الإسرائيليون المعارضون للسلام مع سوريا النقاط التالية بالنسبة إلى دور سوريا الإقليمي في المنطقة:

١-إن التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا بعد انسحابها من لبنان، لن يقود إلى توقيع اتفاقية – سلام مع لبنان ولا إلى نزع سلاح حزب الله. كما أن استمرار امتلاك حزب الله قوة مسلحة قوية ومدعومة من إيران ينقص كثيرًا من جدوى التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا لوحدها.

بينما يطرح المؤيدون لوجهة النظر الداعية إلى المفاوضات وإلى التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا جملة من الأسباب:

٢-يشكل توقيع اتفاقية سلام مع سوريا الوسيلة الأجدى، ولعلها الوحيدة في الأفق، لإحداث تغيير إستراتيجي في دور سوريا في المنطقة وفي علاقاتها مع إسرائيل ومحيطها الإقليمي. فلم تعد المسألة المركزية بالنسبة لإسرائيل هي إخراج القوة العسكرية السورية من المواجهة مع إسرائيل، كما كان الوضع عليه في المفاوضات السابقة. بل باتت المسألة المركزية اليوم تتمثل في مدى تأثير توقيع اتفاقية سلام مع سوريا على قوة المحور الإيراني، وسعي إيران الدؤوب للحصول على السلاح النووي. ويطرح هؤلاء أنه من الخطأ التعامل مع التحالف بين سوريا وإيران بصورة جامدة، وكأن هذا التحالف ثابت ودائم وغير قابل للتفكيك. صحيح أن سوريا تعتبر في الوضع الراهن حليفة لإيران ولحزب الله، ولكن عند التوصل إلى اتفاقية سلام تحت رعاية إدارة الولايات المتحدة الأميركية وما يرافقها من مفاوضات واتفاق بين سوريا والإدارة الأميركية حول دور سوريا في المنطقة، فإن علاقة سوريا مع إيران ستضعف بطبيعة

---

[٢٢] روس دينيس،٢٠٠٥- "السلام المفقود – خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص (٦٤٥) (٧٣٥)

[٢٣] زيادة رضوان، ٢٠٠٥- "السلام الدائم"، مرجع سابق ، ص٢٠٣.

الحال، بل ستصبح هذه العلاقة عاملا معرقلاً أمام حصول سوريا على المكاسب الناجمة من توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقاربها مع الولايات المتحدة.

٣-هناك مصالح حقيقية لسوريا في التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، كاستعادة الجولان وإزالة الخطر الإسرائيلي عنها إضافة إلى أنه من الصعب أن تتمكن سوريا من تطوير ذاتها بدون تحسين علاقتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية. ويضيف هؤلاء أن سوريا تدرك أن مجرد تفعيل المسار السوري الإسرائيلي والدخول في المفاوضات بدون التوصل إلى اتفاقية سلام، غير كاف لتحسين علاقات سوريا مع الغرب.

٣) الوضع الداخلي في إسرائيل:

يشكك الكثيرون في قدرة الحكومات الإسرائيلية على تنفيذ اتفاقية سلام مع سوريا، في ضوء وجود أغلبية كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي معارضة للانسحاب من الجولان، وفي ضوء التشريع الجاري في الكنيست الذي يشترط الانسحاب الإسرائيلي من الجولان بالحصول على أغلبية ثمانين عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضو، أو الحصول على أغلبية في استفتاء عام. رغم أنه لم يجر في إسرائيل أي استفتاء عام، ورغم وجود أغلبية كبيرة في الرأي العام الإسرائيلي ضد الانسحاب من الجولان، فإنه في حالة ما إذا وقعت الحكومة الإسرائيلية في المستقبل على اتفاقية سلام مع سوريا وبدعم ورعاية أميركية، لن تجد الحكومة الإسرائيلية صعوبة كبيرة في الحصول على أغلبية في الاستفتاء العام. فالنخب في إسرائيل، وخاصة قيادات المؤسسة العسكرية والأمنية، هي التي تساهم مساهمة كبيرة في تشكيل الرأي العام وليس العكس. علاوة على ذلك، يشكل العرب في إسرائيل ١٤ % من مجموع ذوي الحق في المشاركة في الاستفتاء العام، ومن المتوقع أن تكون مشاركتهم مرتفعة في الاستفتاء وداعمة لاتفاقية سلام مع سوريا، التي تضمن انسحاب إسرائيل من الجولان.

في مدريد عام ١٩٩١ كان الرد الإسرائيلي الداخلي على المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عملياً وعلى أرض الواقع، إذ أعلن ثلاثة من وزراء حكومة شامير يتقدمهم وزير الإسكان شارون عن تدشين مستوطنة جديدة في الجولان للمهاجرين السوفيت

الوافدين إليها وأطلق عليها مستوطنة "كيلا"[٢٤]. وعند تحضير باراك للقاء بفاروق الشرع، قال باراك "في السنوات الأربع الماضية عندما كنت وزيرًا للخارجية أرسلت شخصًا واحدًا إلى فاروق الشرع، ولكننا لم نستطع التكلم معه، إذ كان من المستحيل إدارة حوار ولكننا اليوم قادرون على إدارة الحوار"، إلا أن المحللين السياسيين في إسرائيل كانوا يرون الأشياء بطريقة مختلفة حتى قبل وضع الجدول الزمني للقاء بالشرع. فباراك كان قد وبّخ لموافقته على لقاء الشرع الذي اعتبر مجرد وزير خارجية. حيث توقع المثقفون الإسرائيليون أن كل كلمة يتكلمها باراك ستسجل عند السوريين على أنها وعود، وكل كلمة يتفوه بها الشرع ستكون تحت رحمة حكم الأسد النهائي.

وعلى الرغم من جهود باراك في تصوير الجهود السورية للسلام بالإيجابية، وبغياب التحضير المسبق للسلام وخاصة ضمن المستوطنين اليهود في الجولان، انفجرت المعارضة الداخلية بقوة ضد توجهات باراك.

وكانت أكثر المخاطر التي تهدد حكومة باراك هي المعارضة المتوقعة من قبل/حركة شاس/ حزب اليهود الشرقيين والذي يتوقع أن يستخدم قوته في الكتلة الانتخابية كمعارض للسلام مع سوريا على أساس الاستشارة الروحية للحاخام اليهودي[٢٥].

كان باراك قد تأثر بالضغوط السياسية التي مورست عليه من قبل الجناح اليميني، حيث تم إخباره بأن استفتاء أظهر بأن ١٣ % فقط من الإسرائيليين يوافقون على الانسحاب الكامل من الجولان[٢٦]. حيث أنه وقبل شيبردز تاون عام ١٩٩٨ كان باراك مليئًا بالثقة بقدرته على إقناع شعبه بمشاطرته رؤيته للسلام، ثم بدا أن هذه الثقة اهتزت عندما بدأت تتضح حقيقة ما الذي سينتج عن اتفاق الأسد، ومثل نتنياهو قبله كان باراك يشعر بضغوط داخلية عليه، فأولاً كان قد كبر في إسرائيل جيل يعتقد أن مرتفعات الجولان ضرورية للدفاع عن إسرائيل، وثانياً كان هناك عام ١٩٩٩ حوالي سبعة عشر ألف مستوطن إسرائيلي في الجولان سيعترضون على جهود إزاحتهم ربما

---

[٢٤] زيادة رضوان، ٢٠٠٥- "السلام الدائم"، مرجع سابق ، ص٢٩٧.

[٢٥] سويشر كلايتون ،٢٠٠٦- "حقيقة كامب ديفيد"، ص ٩٢_ ٩٠ ٩١

[٢٦] الدرلاين تشارلز ،٢٠٠٧ – "الأحلام المحطمة"، دار النهضة ، القاهرة ، ص ١٢٨.

باستخدام العنف. وثالثاً كان هناك أكثر من مليون مهاجر جديد إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق ومن أماكن أخرى لم يكونوا بالضرورة مطلعين على التاريخ الكامل، فلم يروا سبباً يوجب إسرائيل التخلي عن أي أرض. ورابعاً لم يتردد ساسة المعارضة الإسرائيليون في تحدي خطط رئيس الوزراء باراك، حيث اتهمه شارون بأنه استسلم كلياً لمجرد أنه ذهب إلى شيبردز تاون[٢٢].

٤) دور الوسيط في المفاوضات:

على الوسيط في أي مفاوضات أن يبرهن عن إلمامه إلماماً وافياً بالتاريخ الكامن وراء قضايا الخلاف، فالتاريخ يلوء بثقله على القادة العرب والإسرائيليين ومن الطبيعي أن يكون لدى القادة في الشرق الأوسط إلمامٌ شاملٌ بتاريخهم، وأن يفتقر الوسطاء الأميركيون إليه.

فلقد كان الموقف الأميركي غير الصريح إعلامياً جزء رئيسي في إستراتيجية السياسة الأميركية خلال مسيرة العملية السلمية وكان يُدعى "الغموض البناء".

فإذا تطرّقنا إلى رسالة التطمينات التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام لوجدنا أن الولايات المتحدة أقرت لإسرائيل بأن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما نصّت على أن الولايات المتحدة ستؤيد موقفاً يقضي بأن تسوية شاملة مع سوريا في سياق اتفاق سلام يجب أن تضمن أمن إسرائيل وأنها ستعطي وزناً كبيراً لموقف إسرائيل القائل إن أي تسوية سلمية مع سورية يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان.

كما فوجئت سورية بالنتائج التي أسفرت عنها زيارة اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن في ١٧ آب من عام ١٩٩٢ وبخاصة أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل ضمانات القروض التي كانت عالقة فترة طويلة من دون الحصول

---

[٢٢] أولبرايت مادلين ٢٠٠٤- " السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت – سيرة ذاتية". مرجع سابق ، ص ٦٧١-٦٧٢.

على تعهد بوقف تام للاستيطان، الأمر الذي دفع دمشق إلى تصعيد لهجتها تجاه الولايات المتحدة متهمةً إياها بعدم الأهلية لممارسة دور الوسيط النزيه[٢٨].

فقد بدأ ضغط اللوبي الإسرائيلي يؤثّر على مجموعات في الكونغرس الأميركي مثل منظمة الصقور الصهيونية – الأميركية، مسمعاً صفارة الإنذار على أن الانسحاب من الجولان يعني أن إسرائيل ستبقى بقطعة ورقية من الوعود مع ديكتاتور لا يؤتمن[٢٩].

كما دقّت أيضًا مؤسسة الحزب اليميني اليهودي لشؤون الأمن القومي جرس الإنذار فوزّعت رسالة استشارية موقعة من قبل أكثر من ٢٠ جنرالاً أميركياً متقاعداً نصت على أن المفاوضات التي ستسلم الجولان من شأنها تقويض الجهود الإقليمية المهمة بالنسبة لأميركا[٣٠].

وبعد انهيار مباحثات جنيف عام ٢٠٠٠ بأسابيع قليلة، جاء في جريدة جيروزاليم بوست اقتباس عن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع: "ما كان قد اقترح في جنيف عن طريق الرئيس كلينتون هو السيطرة الكاملة على النهر والبحيرة. وهذا تراجع عما اتفق عليه في شيبرد ستاون وتراجع عن وديعة رابين، الرئيس كلينتون لديه وديعة رابين فيما يخص هذه القضية وباراك يعلم بوجود هذه الوديعة، ولدينا رسالة أميركية موقعة من الرئيس كلينتون بما يخص هذه الوديعة، لماذا علينا أن نتركها، ولماذا علينا أن نوافق على شيء آخر؟ موقفنا واضح فيما يخص ذلك"[٣١].

فلقد بدأ السوريون يفقدون الأمل بعد أن كانوا ضحية وساطة كلينتون المخادعة، حيث دعا الأسد إلى وساطة الاتحاد الأوروبي بعد أن أشار إلى أنه لم يعد يثق بوساطة الولايات المتحدة[٣٢].

---

[٢٨] **زيادة رضوان، ٢٠٠٥– "السلام الدائم"**. مرجع سابق ، ص ٢١٥ ٢٨٩ ٢٧٠ ٢٧٥

[٢٩] تحذيرات مخابرات الجيش الإسرائيلي،www.zoa.org

[٣٠] **كلايتون سويشر ،٢٠٠٦– "حقيقة كامب ديفيد"**. مرجع سابق ، ص ١١٤

[٣١] **دافيس دوغلاس، ٢٠٠٠– بشار الأسد على خطٍ نجاح والده**. جيروزاليم بوست، ٣ نيسان.

[٣٢] . **كلايتون سويشر ،٢٠٠٦– "حقيقة كامب ديفيد"**. مرجع سابق ، ص ١٢٤

لذلك فقد لجأ السوريون إلى وساطة تركيا من أجل إعادة إحياء مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية المجمدة ونقلها من مرحلة حوار غير مباشر إلى مرحلة الحوار المباشر، فقد كانت الوساطة التركية واثقة من نضج الموقف السوري لتلقف إشارات الانفتاح الغربي على دمشق تمهيدًا لتسوية محتملة مع إسرائيل، فدمشق في تقديرات الوسيط التركي أبدت استجابة للتحرك الدبلوماسي الغربي وهو ما فيه الكفاية من وجهة نظره لإثبات حسن النية للخوض في مفاوضات سلام تلبي مطالبها.

ولما كانت سوريا في رأي الأتراك إحدى أعمدة الارتكاز الهامة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومفتاحاً لحل كافة الألغاز الإقليمية المعقدة فإن التصريحات اليمينية في إسرائيل لا تشكل بالنسبة لأنقرة نهاية المطاف في قصة المفاوضات، فهناك إدراك في الغرب لضرورة إنعاش كافة مسارات السلام بدءاً بالمسار السوري الإسرائيلي، إدراك عكسه لين لافت في اللهجة الأميركية تجاه سوريا، وقد تعول تركيا أيضا على وعي تل أبيب بحجم المصالح المتقاطعة مع أنقرة مما قد يدفع باتجاه تغيير في الخطاب الإسرائيلي اليميني فيما يخص الحوار مع السوريين[٣٣].

في الحقيقة إن قوة الموقف التركي تنبع قبل كل شيء من الطريقة التي تبني فيها تركيا نفوذها، حيث تعتمد أكبر قدر من الدبلوماسية وأكبر قدر من استعمال الأساليب السياسية في بناء نفوذها تجاه العالم الإسلامي وتجاه العالم العربي وتجاه الصراعات القائمة في المنطقة والسعي إلى تهدئتها هذا هو مصدر الدور الرئيسي الذي تقوم به تركيا، ولا شك أن تركيا تتمتع بثقة هامة من قبل سوريا، بالإضافة إلى ذلك إن تركيا تشكل أحد الامتدادات أو أحد الجهات التي سوف تحاول أن تنسق معها الولايات المتحدة تصوراتها فيما يتعلق بمستقبل المنطقة على محاور مختلفة، ولا شك أن الموضوع أيضا يتضمن حوارًا أميركيًا تركيًا فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام في المنطقة، إذًا تركيا لها موقع فريد، هذا الموقع الفريد في أنها من جهة هي موضع ثقة سورية، ومن جهة أخرى لها علاقات تاريخية قوية جدا مع الولايات المتحدة ولها

---

[٣٣] "احتمالات تحريك المفاوضات السورية الإسرائيلية " على الرابط التالي :www.amin.org.com

علاقاتها أيضا مع إسرائيل، إذا هي في موقع يصعب إيجاده عند أي من الدول في المنطقة[٣٤].

رابعاً: النتائج والمقترحات:

إن مما يؤسف له أن تاريخ صنع السلام بين إسرائيل وسوريا يوحي بأن الفرص خاطفة وهشة ومن السهل أن تضيع، ذلك بسبب عدم مصداقية إسرائيل التي كانت دائمًا تختلق العقبات للتهرب من هذا السلام.

فلولا تذرع إسرائيل بتفجيرات حماس الأربعة في إسرائيل في تسعة أيام عام ١٩٩٦ لحدث اتفاق في سنة الانتخابات، ولولا خوف باراك وعدم قدرته على إقناع الداخل الإسرائيلي بالسلام لكان عقد اتفاق في كانون الثاني عام ٢٠٠٠[٣٥]

وبعد تجدد الآمال بإحياء المفاوضات بين الطرفين مؤخرًا برعاية ووساطة تركية ما تزال نفس العقدة باقية، إذ لم يصرّح أي مسؤول إسرائيلي حتى الآن بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ رغم إقرار رئيس وزراء إسرائيل بأن الجانبين يعرفان ثمن السلام وأن عليهما تقديم "تنازلات مؤلمة"، بينما أعلن الجانب السوري أنه حصل على تعهد إسرائيلي للانسحاب الكامل من الجولان عبر الوسيط التركي. كما أن هناك مشاكل عديدة تواجه هذه المساعي التركية ومنها مدى جدية إسرائيل في التوصل إلى اتفاقية سلام مع سورية، كما أنها تواجه استحقاقات عديدة على المسار الفلسطيني لم تنفذ شيئًا منها.

ومن مجمل الأحداث الدائرة على الساحتين الإقليمية والدولية، ربما لا تسفر الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل عن شيء، على الأقل في المدى المنظور، فالأتراك يريدون لعب دور كبير في أي قضية مرتبطة بالدول المجاورة لهم، لعلّ ذلك يسرع في انضمامهم إلى عضوية المجموعة الدولية، والساحة التركية تشهد صراعًا بين المجموعة العلمانية والحكومة الإسلامية التي يتزعمها (أردوغان)، أضف إلى ذلك

---

[٣٤] مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨

[٣٥] روس دينيس،د٢٠٠٥- "السلام المفقود – خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط". مرجع سابق ، ص ٧٣٧

بروز نفوذ وقوة حزب العمال الكردي التركي. ومع ذلك فإنها ربما تستمر لفترة بصورتها الحالية، حتى بعد اختفاء (أوامرت) من المسرح السياسي، باعتبار أن المفاوضات مع دمشق وإن لم تنجح إلّا أنها تعطي إسرائيل دعما دوليًا في حال ما إذا اضطرت إلى التصادم مع إيران، أو مع حزب الله، فضلاً عن أنها تحوّل الأنظار عن التجاوزات الإسرائيلية في ما يتعلق بالاتفاقات مع الفلسطينيين والقوانين الإنسانية الدولية، أما الموقف الأمريكي فمازال فاتراً تجاه المفاوضات السورية الإسرائيلية، فهو لم يعارضها، ولم يباركها، ذلك بدليل دعوة الرئيس السوري إلى ضرورة وجود رعاية دولية خاصة من واشنطن لهذه المفاوضات، حيث أن أي معاهدة سلام بين إسرائيل وسورية بحاجة إلى ضمانات وإشراف دولي وهذا يتطلب انخراطًا أمريكيًا مباشرًا في هذه المعاهدة ولكنه ظلّ غائباً حتى الآن. حيث يتعيّن على الإدارة الأمريكية أن تشكل رؤية الولايات المتحدة بشأن التوصل إلى تسوية نهائية للسلام، ومن ثم ينبغي لها أن تضع إستراتيجية لمحاولة تحقيق رؤيتها للسلام.

هذه الإستراتيجية يجب أن تكون دبلوماسية متعددة الأبعاد وغير منحازة وأن تأخذ بعين الاعتبار الوسيط التركي كونه مصدر ثقة للطرف السوري، بالإضافة إلى الاهتمام بنتائج المفاوضات السابقة والتي ستكون نقطة انطلاق للمفاوضات والقنوات القادمة حول الاتفاقات الممكنة وهذا من شأنه أن يشكل الإطار التفاوضي لإطلاق المفاوضات من حيث توقفت. علماً أن استئناف مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية يتطلب أيضاً تحرّر الحكومة الإسرائيلية من خضوعها إلى رغبات الأحزاب اليمينية، والابتعاد عن استخدامها لكل المناورات السياسية كأداة للتضليل الإستراتيجي كما ظهر في العدوان على غزة، حيث يتوجب على إسرائيل إظهار رغبة حقيقة في الوصول إلى عقد اتفاق للسلام مع سوريا بعد أن ظهرت شكوك كبيرة حول مدى جدية إسرائيل في التوجه نحو عملية سلمية جدية.

كما يتعين على المفاوضات القادمة أن تعطي الأولوية للشواغل الأمنية والتدابير التي تلبي احتياجات كلا الجانبين كمسألة الحدود والمياه، وينبغي على جميع الأطراف – بما فيها المجتمع الدولي – أن تنظر إلى مجموعة من الآليات المتاحة لمساعدة هذه

العملية، بما في ذلك تدعيم قوات حفظ سلام دولية أو متعددة الأطراف ومراقبين دوليين.

مراجع البحث:

١. **أحمد الخضري محسن، ١٩٩٨- التفاوض على تحقيق المستحيل انطلاقاً من الممكن،** مكتبة دار الهدى، عدن.

٢. **الحسن حسن ،١٩٩٣- التفاوض والعلاقات العامة،**المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

٣. **الحمادي علي،٢٠٠٠- ممارات التفاوض وفنون الحوار والاتفاق،** دار ابن حزم، بيروت.

٤. **أولبرايت مادلين ،٢٠٠٤- " السيدة الوزيرة مادلين أولبرايت - سيرة ذاتية"،** دار النهضة، القاهرة.

٥. **تشارلز اندرلاين،٢٠٠٧ - "الأحلام المحطمة"،** دار النهضة ، القاهرة.

٦. **جلال عز الدين احمد، ٢٠٠١- إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي،** دار النهضة.

٧. **روس ديليس،٢٠٠٥- "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"،** دار النهضة ، القاهرة.

٨. **زيادة رضوان،٢٠٠٥- "السلام الدائي"،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٩. **سرحان عبد العزيز محمد،١٩٨٠- مبادئ القانون الدولي العام،** دار النهضة،القاهرة.

١٠. **سويشر كلايتون ،٢٠٠٦- " حقيقة كامب ديفيد"،** دار النهضة ، القاهرة.

١١. **عبد الرحمن إدريس ثابت، ٢٠٠١- التفاوض مهارات واستراتيجيات،** الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٢. **علي محمود،٢٠٠٣- المفاوضات دراسة تحليلية للعناصر والمفاهيم،** المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد٢،المجلد٦.

١٣. **لطفي عبد الحميد، ١٩٧٧-** علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة.

14. BRAIRLY,L.,1963-The law of nations 6th.ed.h.Waldak.oxford Clarendon.

15. CARY, D. 1998- Organization Theory Integrating Structure And Behavior. Hall Inc. Englewood Cliffs.

16. CHARLES ZKLE, F., 1999- Negotiation International Of The Social Sciences.N,Y. The Macmilla.

17. Hostage Negotion. Rancocarss, N J. Diane, Publishingco, 1997.

١٨. صحيفة الأهرام، ٢٠٠٨- "إسرائيل تشترط ابتعاد سوريا عن إيران لتوقيع اتفاق سلام"، العدد (٤٤٣٦٣).

١٩. مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨.

٢٠. دافيس دوغلاس، ٢٠٠٠- **بشار الأسد على خط نجاح والده**، جيروزاليم بوست، ٣ نيسان.

٢١. **احتمالات تحريك المفاوضات السورية الإسرائيلية** :www.amin.org.com

٢٢. **تحذيرات مخابرات الجيش الإسرائيلي**،www.zoa.org

٢٣. **ملخص عن تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية**"، ٢٠٠٨.موقع بي بي سي الإخباري http://news.bbc.co.uk

Negotiation Strategy
Syrian-Israealean Negotiation as Type.

Dr.Mohammad Rasheed
Lecturer in Economics and International Relations Department,
Faculty of Economy, Aleppo University

Summery

This research handles the negotiation process and the most important standards upon the negotiation and its ways and the goals which try to make the process

To understand all the contrast psychological and social effects which control our behavior through negotiation

There are many principles that drive the process in which the negotiating parts and involved in this issue should take in consideration .

The process is driven by many regulations and methods which start from the usual diplomatic way through good efforts to Settlement of a lawsuit And global effects .

The research also concentrate upon the process between Syria and Israel and the barriers which made it difficult to arrive to a deal ends the struggle in the area s.

Keywords: negotiation, strategy, .